

الالتزام المدني في الجامعات العربية

غادة جوني(*)

أستاذة في كلية التربية، الجامعة اللبنانية.

مقدمة

يعبّر إعلان تالوار (Talloires Declaration) الذي ظهر في العام (٢٠٠٥)^(١) عن محطة تأسيسية للدور المدني والمسؤولية الاجتماعية للتعليم العالي والذي نصّ «إننا نتفانى في تقوية وتعزيز الدور المدني والمسؤولية الاجتماعية لمؤسساتنا». كما أشار الإعلان إلى «توسيع نطاق برامج المشاركة المدنية والمسؤولية الاجتماعية بطريقة أخلاقية، من خلال التدريس والبحث العلمي والخدمة العامة»، ولفت إلى «إننا نحضّ وبقوة، أكثر من ١٠٠ مليون طالب جامعي وكذلك الملايين من أعضاء هيئة التدريس والعاملين والخريجين بالإضافة إلى أعضاء المجالس الحكومية في جميع أنحاء العالم، للانضمام إلينا ومشاركتنا هذه المبادرة».

وقّع هذا الإعلان ٣٤٥ رئيس جامعة يتوزعون على ٧٥ بلداً، وضمّ خمس رؤساء جامعات عربية. عقب هذا الإعلان تبلور تحالف «معاً» عام ٢٠٠٨ الذي ضمّ ١١ جامعة عربية موقّعة على الإعلان^(٢)، والذي هدف على وجه الخصوص إلى حفز مؤسسات التعليم العالي على الاهتمام بالبعد المدني. ويشكّل تحالف «معاً» للجامعات العربية منصة إقليمية تجمع قيادات الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والطلاب حول رؤية مشتركة تؤكد المسؤولية المدنية في الجامعات العربية وتتشارك مع إعلان تالوار في الرسالة والقيم، وتكون بذلك قد أضيفت إلى وظائف مؤسسات التعليم العالي الثلاث: التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع تتمثّل بالدور المدني والمسؤولية المدنية.

يضم تحالف «معاً» اليوم ١٥ جامعة موزعة على تسعة بلدان عربية هي مصر، لبنان، قطر، الكويت، السعودية، فلسطين، السودان، المغرب، الإمارات. ويهدف تحالف «معاً» إلى «تعزيز الأدوار المدنية والمسؤوليات المجتمعية للجامعات من خلال إنشاء مجتمع الممارسة

ghada.jouny@ul.edu.lb.

(*) البريد الإلكتروني:

<<http://talloiresnetwork.tufts.edu/who-we-ar>>.

(١)

<<http://www.aucegypt.edu/academics/maan/Pages/default.aspx>>.

(٢)

لإشراك المجتمع المدني في المنطقة، وبناء قدرات القادة الجامعيين في المشاركة المدنية وتعميق البحث في هذا الحقل»^(٣).

يقابل هذا المشهد مشهد آخر يعيشه الوطن العربي (بصو، ٢٠١٢)، كانت بدايته عام ٢٠١١ في تونس، وخلال أسابيع اندلعت ثورة الملايين في مصر، انطلقت بعدها شرارة الثورة في ليبيا، وقبل مرور شهر على اندلاعها انطلقت شرارة الثورة في سورية، وفي هذه الأثناء استمرت الأحداث وتطورت على الساحة اليمنية. هذه الثورات والانفاضات العربية لم تستثن بلدان الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية - حيث اندلعت في مطلع العام نفسه انتفاضة مملكة البحرين، وجرى الأمر نفسه في السعودية، بالإضافة إلى الحراك المحدود الذي رفع مطلب الإصلاح وإشاعة الحريات في دول أخرى مثل الأردن والمغرب والجزائر. ومن الواضح أن هذه التحركات لقيت اهتماماً خاصاً في الفترة الأخيرة من القوى الدولية والإقليمية، ومن المؤكد أن يستمر هذا الاهتمام بل أن يتزايد، ليس انطلاقاً من الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الوطن العربي وحسب، بل لخطورة هذه الصراعات وامتدادها إلى بقاع أخرى من العالم، وظهور أعمال عنفية وإرهابية في مدن ودول لم يسبق أن حُرقت أمنياً أو اهتز استقرارها أو تعرضت لهجمات مماثلة.

كل هذه الأحداث تجري في ضوء ما جاء في إعلان تالوار «خلال هذا القرن المتغير، نلاحظ بكثير من التفاؤل أن الوصول إلى التعليم الجامعي في تزايد مستمر. وأن نصف الطلاب المتقدمين للتعليم العالي هم من الدول النامية. ومن المتوقع أيضاً تضاعف عدد طلاب التعليم الجامعي في العالم أجمع ما بين عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٢٥»، وبهذا أصبح المشهد أكثر ارتباطاً وضبابية يتمثل في انخراط جيل من الشباب في هذه الأحداث بمختلف أشكالها وأنماطها العسكرية والعنفية، في ضوء المقدمات التي جاءت عن تزايد التحاق الشباب بالجامعة وتطور دور هذه الأخيرة ليشمل الالتزام المدني.

إن دور الجامعات تجاه الالتزام المدني أصبح يشكل توجّهاً واهتماماً عالميين. ويتوافق الباحثون على أن التخرّج من الجامعة يرتبط بشكل إيجابي بالالتزام المدني. وتشير النتائج إلى أن مقررات الدراسة والأنشطة اللامنهجية في الكلية والمكانة الاجتماعية للخريجين هي من أهم العوامل المؤثرة في الالتزام المدني لديهم. مما يفسّر فعالية الخريجين الجامعيين في الالتزام المدني والعمل على اقتراح مزيد من استراتيجيات المشاركة (Besser, 2012).

وفي إحدى الأوراق البحثية التي ركزت على العلاقة بين الالتزام المجتمعي وتحديداً الالتزام المدني والتربية، جاء فيها أن الطالب كلما تقدم في سلّم التعليم العالي زادت فرص انخراطه في الخدمة التطوعية، ومن الصعب فصل تأثير عامل التعليم العالي في هذه النتيجة عن غيرها من العوامل كالأسرة والمكانة الاجتماعية. ورصدت هذه الورقة تأثيراً إضافياً لعامل التربية على الالتزام المدني سواء لدى اليافعين أو الشباب (Egerton, 2002).

وبحسب إحدى الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية تظهر ثلاثة اتجاهات واضحة في العقدين الماضيين: أولها وجود فجوة بين الشباب من خريجي التعليم العالي وغيرهم من الشباب في ما يخص المشاركة المدنية؛ وثانيها زيادة مستوى الاستثمار في المشاركة المدنية من خلال مؤسسات التعليم العالي، وآخرها تقليص فرص مشاركة الأمريكيين الآخرين في الحياة المدنية مقابل خريجي التعليم العالي (Kiesa, 2012).

وهذا يعني أن الاهتمام بقضايا الالتزام المدني يسير بوتيرة مختلفة بين بلد وآخر ومنطقة وأخرى، فالالتزام المدني (Annette, 2010) باعتباره واحداً من أبعاد المشاركة العامة في التعليم العالي تطور ببطء في المملكة المتحدة، على الرغم من قيام «الجامعات المدنية» منذ القرن التاسع عشر. وتعتبر الباحثة أن تطوير «خدمة التدريس» وسيلة مهمة في هذا المجال، لأن القيم وممارسات المواطنة الديمقراطية يمكن أن تكون جزءاً لا يتجزأ في المناهج الدراسية في التعليم العالي.

نجد أيضاً أن المجلس الفنلندي لتقييم التدريس في التعليم العالي، وهو هيئة متخصصة في وزارة التربية والتعليم، أجرى العديد من التقييمات التي تركز على الدور الإقليمي للجامعات الفنلندية، وتوصل هذا المجلس في شباط/فبراير ٢٠٠٤، إلى تعديل التشريعات الفنلندية الخاصة بالتعليم العالي لجعل الوظيفة المدنية هي الوظيفة الأساسية الثالثة للجامعات، بالتوازي مع البحث والتدريس (Helena, 2005).

فالالتزام المدني يعني العمل لإحداث تغيير في الحياة المدنية لمجتمعاتنا، وتطوير دمج الترابط بين المعارف والمهارات والقيم والدافعية لإحداث هذا التغيير. إنه يعني تعزيز نوعية الحياة في المجتمع من خلال الأطر السياسية واللاسياسية. (O'Connor, 2006)

نسأل مرة جديدة عن حقيقة الدور الذي تقوم به الجامعات العربية في هذه اللحظة في سبيل تشيئة جيل ملتزم تجاه قضايا مجتمعه المدني، ويؤدي دوراً فاعلاً في هذا الخصوص. من هنا يمكن أن ننقل لفحص ما يجري داخل الجامعات العربية حول حقيقة الدور الذي تؤديه مؤسسات التعليم العالي التي ترفد المجتمع بأفواج من الخريجين تتزايد سنوياً، يحملون معهم - بالإضافة إلى المعارف والمهارات والقيم في مجال اختصاصهم - قيماً ومهارات ومعارف يستخدمونها في القيام بأدوارهم المجتمعية والمدنية المختلفة، ونزوع هؤلاء أنفسهم نحو ظاهرة المشاركة في النزاعات العنيفة، الأمر الذي يستدعي التأكد من طبيعة مساهمة مؤسسات التعليم العالي ونوعيتها في ثقافة الأجيال وقيمهم ومعارفهم.

تتوقف حدود هذا البحث في مرحلته الأولى عند مدى حضور الالتزام المدني بمفاهيمه المختلفة في خطاب الجامعات، وبشكل أوضح مدى مشاركة الجامعة في الحياة المدنية وفق ما ورد في الخطاب، لننتقل بعدها في القسم الثاني إلى تحليل المناهج في ضوء هذه المحددات، والوقوف بدايةً عند البرامج التي أدرجتها الجامعات ضمن مناهج كلياتها وأقسامها والتي تعكس اهتمامها وجدّيتها في تبني الشأن المدني، لننتقل بعدها إلى إحصاء المقررات التي تعتمد هذه الجامعات وتغطي مفاهيم متنوعة تعزز الالتزام المدني لدى الطلاب وما تمثله هذه المقررات من أرصدة.

تضمن إعلان تالوار مجموعة واسعة من المفاهيم التي يمكن البحث فيها، والتي تدخل ضمن الالتزام المدني والمسؤولية الاجتماعية، غير أننا حدّدنا معيارين ضابطين لهذه الورقة: الأول، تبني المصطلحات التي تعبّر عن مفهوم الالتزام المدني بشكل مباشر؛ والمعيّار الثاني هو تجنب المفاهيم التي تقع في محاور أخرى من قضية الدور المدني للجامعات العربية والتي خُصّصت لها أوراق بحثية في هذا المشروع البحثي. وبناء على مراجعة إعلان تالوار (٢٠٠٥)^(٤) نورد بعض ما جاء فيه لتحديد المصطلحات التي تعكس المساهمة في الالتزام المدني، حيث جاء فيه «إننا نتفانى في تقوية وتعزيز الدور المدني والمسؤولية الاجتماعية لمؤسساتنا، إننا نلتزم بمشاركة مؤسساتنا في النشاط المدني (...) إن من مسؤولية الجامعة أن ترعى وتعزز في أفرادها روح المسؤولية الاجتماعية والالتزام تجاه ما فيه خير المجتمعات، (...) لكنها جميعاً تتحمل واجباً والتزاماً خاصاً في المشاركة والعطاء لما فيه الصالح العام.

وبذلك يكون كل ما يندرج تحت «مدني» يحتاج إلى التدقيق للوقوف عند مدى انسجامه مع المعنى المقصود بالالتزام المدني، كذلك إن المشاركة في «وضع السياسات وتطويرها» يشكل تجسيداً حقيقياً لمسألة الاهتمام والالتزام بالقضايا المدنية، كما تبيننا «المسؤولية الاجتماعية» في مسار البحث عن مؤشرات للالتزام المدني، والتي يقع ضمنها الاهتمام بالشأن العام والمصلحة العامة.

أولاً: تحليل الخطاب

١ - المعاني القائمة في خطاب الجامعات

بداية بحثنا في خطاب كل جامعة من طريق الكلمات، ويشمل الخطاب هنا كل ما ورد في الخطاب الرئيسي والذي يضم رؤية الجامعة ورسالتها وخطتها الاستراتيجية وكلمة الرئيس، بالإضافة إلى ما ورد في خطاب مختلف الكليات والأقسام والوحدات. وفي البحث عن الكلمات كنا نسجل الجمل التي ترد فيها الكلمة التي نبحث عنها ونحدد السياق الذي وردت فيه الجملة.

أول كلمة فتشنا عنها هي كلمة «مدني». كذا فتشنا عن العبارات التالية: رسم السياسات والتشريعات، المسؤولية الاجتماعية، الشأن العام، المصلحة العامة، القطاع العام. وحفاظاً على دقة البحث ونتائجه حذفنا أسماء المؤسسات التي تضم كلمة من الكلمات المدرجة في الاستقصاء؛ مثال ورود كلمة مدني ضمن إطار كلية الهندسة المدنية، أو تكرار كلمة قانون في كلية الحقوق لأنها حقيقة تعكس مسميات المقررات والمواد الدراسية ليس إلا.

ونبيّن أدناه المعاني وصيغ الجمل التي وردت فيها الجمل المختارة.

أ - مدني

ورد مصطلح «مدني» بثلاثة معانٍ رئيسية: أولاً، كإضافة إلى تعابير أخرى؛ وثانياً، بمعنى «مجتمع مدني»؛ وثالثاً، بصورة صفة أو بمعنى المشاركة أو الالتزام المدني. ولم ترد كلمة تربية مدنية في أي من خطب الجامعات موضوع الدراسة.

(١) مدني: وهي تظهر في الأمثلة التالية:

- «تطوير وسائل وآليات التواصل والتعاون مع المؤسسات الرسمية والمدنية، بما فيها القطاعات الإنتاجية والتربوية والصحية» (الخطة الاستراتيجية، الجامعة اللبنانية).

- «المسؤولية المدنية والاجتماعية والإنسانية: جامعة بيرزيت ملتزمة باستخدام طاقاتها الفكرية الخلاقة للتصدي للتحديات المحلية والإقليمية والإنسانية بروح المسؤولية، سعياً إلى المساهمة في تطوير المجتمع والبيئة الفلسطينيين والتراث الإنساني» (جامعة بيرزيت - فلسطين).

- «يهدف (قسم الأنشطة) إلى توفير فرص واسعة وغنية من التعلم عن طريق البرامج الثقافية والاجتماعية والرياضية والبرامج الترفيهية والمدنية والمرافق والخدمات المتنوعة للمساهمة في تنمية الطالب الشاملة» (جامعة قطر).

يلاحظ من هذه الأمثلة أن كلمة مدني/ة قد تعني القطاعات غير الحكومية، أو الاجتماعية عامة، ولا تحمل عموماً أي قصد فكري أو نطاق محدد في المجتمع أو مقارنة ذات معالم واضحة. وقد بلغ عدد العبارات التي وردت فيها كلمة مدني بهذا المعنى ٥٥ مرة.

(٢) المجتمع المدني: مبدئياً يُعرف المجتمع المدني على أنه مجموع المنظمات والمؤسسات والهيئات والمبادرات والحركات غير الحكومية، التي لها حضورها في الشأن العام وقضاياها، وهي تعبّر عن وعي المجتمع لمصالحه وقناعات الأفراد استناداً إلى اعتبارات ثقافية، واجتماعية، وسياسية، وعلمية وإثنية، ودينية وخيرية. وقد تكون الهيئات التنظيمية للمجتمع المدني ثابتة كالمنظمات غير الحكومية (نقابات، جمعيات، تعاونيات، أندية ثقافية، ورياضية، أحزاب...) أو هيئات ظرفية للتعاون على قضايا طارئة (حركات الاحتجاج، أو حملات الإغاثة، أو حركات التأثير في السياسات العامة....) وينمو المجتمع المدني بمقدار استعداد أفرادهِ للالتزام والعطاء تطوعاً بهدف تحقيق الخير العام (ضو، ٢٠١٤).

ورد تعبير «المجتمع المدني» بغزارة في خطابات الجامعات المدروسة. لكنه نادراً ما كان يحمل المعنى المشار إليه.

أحياناً كان يعني ذلك المجتمع عموماً، كما في الأمثلة التالية:

- «تقديم الخدمات البحثية والاستشارية والعلمية والتدريبية التي يتوافر عليها الطلب من جانب المستفيدين من أنشطة المعهد، وخاصة من جانب مصر وفئات المجتمع المدني والقطاع الخاص» (معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة).

- «المساهمة في تحقيق المهام الجسيمة والإنجازات المرجوة من المجتمع الهندسي المصري للنهوض بالصناعة والمجتمع المدني» (أهداف كلية الهندسة، جامعة القاهرة).

- «عرض ومناقشة السياسات مع الأطراف المعنية المختلفة داخل وخارج الكلية (قيادات أكاديمية، أعضاء هيئة تدريس، إداريين، طلاب، ممثلين للمؤسسات الإنتاجية والمجتمع المدني)، تم اعتماد هذه السياسات في مجلس الكلية (٢٠١٣/٦/١٢)» (الخطة الاستراتيجية لكلية الزراعة، جامعة عين شمس).

- «إعداد خريج (...) يكون لديه القدرات والمهارات والسمات التي تؤهله للعمل في العديد من المؤسسات ... أو منظمات المجتمع المدني المحلية والعالمية» (رؤية قسم العلاقات العامة والتسويق، جامعة ٦ أكتوبر)

- «تحديد الأنشطة اللازمة لتجاوز الفجوة: ربط المقررات الدراسية بمجتمع خارج الكلية، عقد دورات تدريبية لأبناء المجتمع المدني» (الخطة الاستراتيجية لكلية الآداب، جامعة قناة السويس).

- «دورات تدريبية بهدف تخريج ذكور وإناث، مجهزين تجهيزاً أفضل للمضي قدماً والمساهمة في المجتمع الأكاديمي والمدني في مناطق أمريكا اللاتينية» (مركز فرنانديز ليونيل، الجامعة الأردنية).

- «... نهجاً جديداً لإشراك جمهور واسع جداً من القطاعين العام والخاص والقطاعين المدني والأكاديمي» (مركز إدارة الحكومة المبتكرة في جامعة الأمير سلطان).

وأحياناً كان يعني ذلك مؤسسات المجتمع المدني، كما في الأمثلة التالية:

- «... فضلاً عن تقديم الاستشارات العلمية لصانعي القرار، ولمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية المتخصصة» (كلمة عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة).

- «تقديم الكوادر المتخصصة في مجالات الدراسات الإدارية بهدف تحقيق التعارف بين الدراسات الأكاديمية والمجالات العلمية لعمل المنظمات العامة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية» (أهداف قسم الإدارة العامة، جامعة القاهرة).

- «التطوير المستمر لنشر المعرفة والعلم وتحقيق التمايز لخدمة مؤسسات المجتمع المدني». (رؤية مركز كمبيوتر كلية الصيدلة في جامعة القاهرة).

- «تشجيع عقد بروتوكولات تعاون ومشروعات بحثية مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في أنشطة الإنتاج الزراعي مرتبطة بالخطط البحثية لأقسام الكلية» (أهداف الزراعة، جامعة القاهرة).

- «المساهمة في خدمة القطاع الخاص، والمؤسسات العامة، ومؤسسات المجتمع المدني» (أهداف الإدارة وأهداف قسم الإحصاء، جامعة عين شمس).

- «تعمل الوحدة كحلقة وصل بين المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني وهيئات القطاع الخاص ونظيراتها الآسيوية.» (أهداف الدراسات الآسيوية واليابانية في جامعة الكويت).

- «المساهمة في خدمة القطاع الخاص، والمؤسسات العامة، ومؤسسات المجتمع المدني» (أهداف إدارة الأعمال في جامعة الملك سعود).

- «بناء شراكة فاعلة مع مؤسسات المجتمع المدني المختلفة» (خطاب مؤسس جامعة عمان الأهلية).

أما المعنى المتمثل بالمنظمات المدنية فوردت عنه جمل في حالات قليلة مثل:

- «لاستكمال البناء العلمي لخريجي الكلية وتأهيلهم للعمل بالمنظمات العامة ومؤسسات العمل العام، فضلاً عن المؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني» (كلمة رئيس القسم الإدارة العامة، جامعة القاهرة)

(٣) الالتزام المدني: ويظهر ذلك من خلال عدة صيغ تستعمل فيها كلمة مدني، باختلاف عما ورد أعلاه. كما في الأمثلة التالية:

- «يجب علينا أن نستثمر العنصر البشري في هذه الخطة تحقيقاً لرؤيتها للمجتمع في إيجاد حرم مجتمعي مدني جدير بالاحترام» (الخطة الاستراتيجية، جامعة البحرين).

- «التعلم التجريبي من خلال البرامج اللامنهجية، يعزز الفضول والتشجيع لدى الخريجين ويعزز المشاركة المدنية» (الخطة الاستراتيجية، الجامعة الأميركية في القاهرة).

- «يساعد البرنامج في تعزيز القدرات القيادية المدنية لدى الطلاب من خلال تطوير مهاراتهم وتسليط الضوء على فرادتهم» (مركز د. غيرهارد جون، الجامعة الأميركية في القاهرة).

- أن «الخريجين سوف يكونون أفراداً ملتزمين نحو الإبداع والتفكير النقدي والتعلم مدى الحياة، والنزاهة الشخصية، والمسؤولية المدنية والقيادة» (الرسالة، الجامعة الأميركية في بيروت).

- «وعلياً أن نعدّ طلابنا... للمشاركة بنشاط في المبادرات المدنية» (الخطة الاستراتيجية، الجامعة الأميركية في بيروت).

- «المسؤولية المدنية تعرب عن المشاركة العامة، والمسؤولية الفردية، والسلامة الشخصية والالتزام بالخدمات.» (الخطة الاستراتيجية لكلية الهندسة والبتترول في جامعة الكويت).

ب - وضع السياسات العامة والتشريعات وتطويرها

يقصد بالسياسات في موضع الالتزام المدني مساهمة الجامعة في وضع السياسات الحكومية، من خلال الدعاية والنشر وتقديم الاستشارات والمشاركة في لجان تطوير الخطط والتشريعات (القوانين والمراسيم والقرارات).

وقد تطلّب البحث عن هذا المفهوم المزيد من الدقة للتمييز بين السياسة التي تعتمدها الجامعة في شأن ما أو موضوع معيّن وبين ما تقدّمه الجامعة من مساهمة في تطوير السياسات العامة. كذلك لقد استبعدنا كل ما يندرج تحت عنوان تطبيق السياسات أو عرضها أو شرحها والمُدرجة ضمن المقررات الدراسية المختلفة لأنها لا تعبّر حقيقةً عن دور فاعل ومؤثر في صناعة السياسة، وثمة أمثلة متعددة على هذا المعنى في خطاب الجامعات العربية.

حيث نجد أن مركز الإرشاد الزراعي والتدريب في جامعة القاهرة يعمل ضمن أهدافه على تقييم سياسات وبرامج ومشاريع تنمية المجتمعات الريفية التقليدية والحديثة وفي مجال الاستيطان في المناطق المستصلحة. (...) وإعداد البحوث والدراسات لتحليل السياسات الزراعية وتشابكاتها وتتبع آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مختلف المستويات. كما نجد ضمن أهداف مركز بحوث ودراسات المرأة والإعلام «الإسهام في صياغة السياسات الإعلامية الخاصة بالمرأة المصرية والعربية». و«رسم السياسات الخاصة بعمليات مكافحة والسيطرة على أعداد الآفات وحل مشاكل الإنتاج الزراعي والمنتجين الزراعيين مما يسهم بلا شك في زيادة الدخل القومي للدولة.»؛ بحسب ما جاء في رسالة قسم السياسات والنيما تولوجيا الزراعية.

وفي رسالة كلية التربية جامعة عين شمس ورد «بما يسهم في تطوير منظومة التعليم وصنع السياسات التربوية، وتنمية المجتمع لتعزيز هويته الثقافية، والتعاون على المستويات المحلية والإقليمية والدولية» وتكررت في رسالة كلية التربية الخاصة، قسم التاريخ، قسم اللغة الإنكليزية، قسم الجغرافيا ومركز الدراسات والاستشارات والتدريب.

وجاء في رسالة قسم أصول التربية في جامعة أسيوط أنه «يعمل على توفير الاستشارات الفنية لصانعي السياسة التعليمية ومتخذي القرار التربوي والتصدي للمشكلات التربوية التي يواجهها النظام التعليمي وخدمة قضايا المجتمع».

أما رؤية كلية الطب للبنين بدمياط في جامعة الأزهر فقد عملت على «تشجيع أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في تنمية المجتمع ورسم وتطبيق سياسات وخطط التنمية».

أما الجامعة الأميركية في بيروت في خطتها الاستراتيجية فلفتت «أن السياسة العامة والتحديات الاجتماعية التي يواجهها لبنان والشرق الأوسط قد تمّ التصدي لها من قبل العديد من المراكز البحثية في الجامعة». كما أدرجت ضمنها «أن الجامعة الأميركية في بيروت تتحرك لتحسين مشاركة جميع الأفرقاء في تطوير السياسات واتخاذ القرارات». وعلى مستوى الكليات فإن «كلية الهندسة والعمارة تطمح إلى قيادة (...) التأثير على

الممارسات والسياسات». وفي مجال الصحة «نحن في حاجة حقيقية إلى عاملين مهنيين في مجال الصحة العامة (...) لتوجيه القرارات السياسية في قضايا الرعاية الصحية».

وعملت وحدة الطاقة والمياه والبحوث البيئية في جامعة سيدة اللويزة في لبنان على «تصميم الشراكة والسياسة المائية بين القطاعين الخاص والعام».

وتعمل المدرسة اللبنانية للتدريب الاجتماعي في جامعة القديس يوسف على «تطوير السياسات الاجتماعية وتطوير ممارسات جديدة».

ونجد رسالة قسم أمراض النساء والولادة في جامعة الكويت تدعو «للمشاركة في خدمة المجتمع، في تقديم رعاية نوعية للمريض، وفي تطوير السياسة الصحية والتثقيف المجتمعي». وفي المجال نفسه تحت الجامعة الأردنية من خلال أهداف كلية التمريض على «المشاركة في صنع السياسات المتعلقة بنظام تقديم الرعاية الصحية على المستويات الوطنية».

وفي مجال آخر يدعو مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت إلى «المشاركة في النقاشات المتعلقة بالسياسات الإعلامية، وتقديم المشورة والمساندة للمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني».

والنماذج على دعوة الجامعات إلى المشاركة في مجال صنع السياسات لن تنتهي، واستعراض هذا الجزء الوافر ما هو إلا للدلالة على تنوع الطرق التي تطرح فيها المساهمة في تطوير السياسات.

أما التشريع فهو القانون المكتوب الصادر عن السلطة المختصة بإصداره في الدولة، أي وضع القواعد القانونية بواسطة السلطة العامة المختصة بذلك في صورة مكتوبة، أو هي قيام هذه السلطة بصياغة القاعدة القانونية صياغة فنية مكتوبة وإعطائها قوة الإلزام في العمل؛ وبالتالي واحد من أشكال الالتزام المدني هو ترجمة هذا الالتزام إلى نص تشريعي قانوني له صفة الثبات والاستمرارية. بالنسبة إلى نظم التشريعات وسن القوانين فهي لم تحضر إلا في مورد كليات الحقوق، في حين يتوقع من الجامعات أن تعبّر عن دورها في الالتزام المدني من خلال المشاركة في تطوير القوانين واقتراح تشريعات تواكب متطلبات العصر، ووقعنا على دعوتين للمشاركة أو مشاركتين فعليتين تقوم بها الجامعات في سبيل تطوير التشريعات وحسن ممارستها.

حيث هدف فريق بحثي في الجامعة الأميركية في بيروت إلى «توجيه صانعي القرار نحو أفضل الممارسات في مراقبة تشريعات وسياسات مشتقات التبغ».

كما يهدف المركز العربي الإقليمي للقانون البيئي في جامعة الكويت إلى «إنشاء بنك معلومات لحفظ وتطوير التشريعات البيئية والاستفادة من خدمة الإنترنت في القانون البيئي باللغة العربية والإنكليزية للمنطقة العربية».

ج - المسؤولية الاجتماعية

تُعرف المسؤولية الاجتماعية في إطارها الواسع على أنها أي نشاط تقوم به المؤسسات الحكومية أو الأهلية لخدمة المجتمع. فقد بني مفهوم المسؤولية الاجتماعية على نظرية أخلاقية تركز على أن لكل كيان في المجتمع دوراً يجب أن يقدم لخدمة هذا المجتمع، والكيان قد يكون جهة حكومية أو غير حكومية، ربحية أو غير ربحية، وحتى أفراد المجتمع أنفسهم من خلال المواطنة الصالحة^(٥). وتكون بذلك الجامعات كمؤسسات اجتماعية مطالبة أكثر من غيرها بتبني المسؤولية الاجتماعية في رؤيتها ورسالتها وخططها وبرامجها، وأن تتخطى مفهوم تقديم الخدمة التطوعية للوصول إلى مفهوم أشمل وأوسع يقوم على تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية؛ فالمسؤولية الاجتماعية هي ثقافة والتزام بالمسؤولية ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة.

في تعبير أن الجامعات مطالبة أكثر من غيرها إشارة إلى أن المؤسسات الإنتاجية أخذت بدورها مسؤوليتها الاجتماعية، حيث برزت أهمية الممارسات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، أما الشركات العاملة في منطقة الشرق الأوسط بدأت مع مطلع هذا القرن بقبول وتبني مفهوم «المسؤولية الاجتماعية للشركات»، وعلى الأخص بعد قيام الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNG) ^(٦) في عام ٢٠٠٠.

تجدر الإشارة إلى أن المسؤولية الاجتماعية جاءت ضمن القيم التي تتبناها الجامعات، ونقدم كمثال عليها ما ورد في جامعة عين شمس «قيم أساسية للعمل بها في وحدة تكنولوجيا المعلومات: .../المسؤولية المجتمعية: التوعية والنشاطات والبرامج التدريبية تشكل اهتماماً رئيسياً للوحدة في سبيل أداء جزء من مسؤوليتها تجاه المجتمع». كما جاء في خطاب الجامعة الأمريكية بالقاهرة وتحديد في الخطة الاستراتيجية «العيش وفق القيم التي تجسدها الجامعة الأمريكية بالقاهرة: التميز والتنوع والمسؤولية الاجتماعية والنزاهة والتزام البحث عن المعرفة». وقد أدرجت الجامعة الأمريكية في بيروت أيضاً ضمن الخطة الاستراتيجية «تعليم الطلاب قيمة المعرفة لذاتها (...) والمسؤولية الاجتماعية»، ومما جاء في خطاب الجامعة الأميركية في الكويت «القيم: الالتزام بمعايير عالية من الأخلاق والنزاهة والمسؤولية الاجتماعية». كذلك فعلت جامعة الكويت «القيم الأساسية/ المسؤولية المجتمعية: التوعية والنشاطات والمطبوعات والبرامج التدريبية وورشات العمل تشكل اهتماماً رئيسياً لوحدة المعلومات والتكنولوجيا في سبيل أداء جزء من مسؤوليتها تجاه المجتمع».

<http://www.qou.edu/arabic/conferences/socialResponsibilityConf/dr_mohammadShaheen.pdf>. (٥)

<<http://www.arabbusinessreview.com/ar/article/lmswly-ljtmy-lshrkt-csr-fy-mntq-lshrq-lwst-nzr-l-m-wr-lml-lkhyry-llmwsst>>. (٦)

كما أن الجامعة الأردنية أوردت ضمن رسالة قسم الجراحة الخاصة «ونحن نعتقد في قيم التفوق الأكاديمي، الاحتراف، والمسؤولية الاجتماعية والمساءلة». القيم الجوهرية للجامعة (...) المسؤولية الاجتماعية». «القيم الأساسية لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس مستوحاة من المثل والقيم الإسلامية وتشمل: المسؤولية الاجتماعية». ومما جاء في الخطة الاستراتيجية لمعهد اللغويات العربية في جامعة الملك سعود «القيم الجوهرية: المسؤولية الاجتماعية». كلية الإدارة والأعمال في جامعة نورة بنت عبد الرحمن «القيم: المسؤولية الاجتماعية».

والجدير بالذكر أنه من خلال كل هذه الأمثلة نجد أن معظم الجامعات قد تبنت هذه المسؤولية ضمن منظومتها القيمية، وبذلك يكون المعنى المقصود من وراء المسؤولية الاجتماعية للجامعات مفتوح على عدة معانٍ واحتمالات، ومن غير الواضح المستوى المطلوب تقديمه للتعبير عن الالتزام بهذه القيم، فلم يرد ما يوضح كيفية تحويل هذه القيم إلى ممارسة أو أداء عملي.

د - الشأن العام/المصلحة العامة

إن الشأن العام (ضو، ٢٠١٤) هو المجال الذي تتقاطع فيه مصالح الأفراد تكاملاً وتناقضاً، وحيث تُنظم هذه المصالح عبر القوانين والمؤسسات التي تعمل على تحقيق القرارات المشتركة التي تعبّر عن الإرادة الشعبية ومصالحها العامة. أما المصلحة العامة فهي العمل على تحقيق خير الجماعة الوطنية وحياتها المشتركة، ما يحقق خير الأفراد من الناحية الاجتماعية ويعزز فرص تحقيق مصالحهم الخاصة. وهي بذلك تشكل هدف الأنظمة والمؤسسات السياسية والاجتماعية. لذلك تعبّر الدولة في هذا السياق عن مصلحة الجميع في الخدمات أو في المؤسسات العامة أو في المشاريع، سواء للأجيال الحاضرة أو المقبلة. لذا بحثنا عن هذه المعاني في بيانات الجامعات، لأنها تناول الحيز المشترك للجميع.

مما جاء في كلمة مدير وحدة تنمية المهارات وريادية الأعمال في جامعة القاهرة «ضرورة إكساب الدارسين فيها حزمة من المهارات التي تؤهلهم لتحمل مسؤولية العمل العام في وطنهم».

أدرجت جامعة عين شمس ضمن القيم الخاصة بمعهد الدراسات العليا للطفولة «العمل بروح الفريق لتحقيق الأهداف وتعزيز الأدوار المؤسسية والعمل باحترافية وافتتار وإعلاء المصلحة العامة. ومما جاء في كلمة مدير مركز ضمان الجودة «ثقافة إعلاء المصلحة العامة على المصلحة الخاصة».

من بين أهداف جامعة أسيوط «تغليب المصلحة العامة»

وفي كلمة رئيس الجامعة اللبنانية «قبل الحديث على أولوياتنا، نحن في حاجة لترسيخ القيم والتقاليد الجامعية، في الخير العام، والنبل، والعطاء العلمي بسخاء،

والإقلاع عن أسلوب التشهير، وتغليب الصالح العام على المنفعة الخاصة، وتأصيل البحث والإبداع».

أما رسالة كلية العلوم التربوية في جامعة القديس يوسف في بيروت « تعتزم الكلية الإخلاص في مهام الخدمة العامة التي تضطلع بها جامعة القديس يوسف، المشاركة بهذه الوسائل في الحاجة إلى تطوير نظام التعليم اللبناني.

يشير عميد كلية الحقوق في جامعة الجزائر إلى أن الكلية «قد اعترافا في السنوات الأخيرة من الوهن والاضطرابات ما أثر على مردودها وعلى السير الحسن لهيكلها، وهذا مصدره أن اهتم البعض بالتكوين الكمي على حساب التكوين النوعي وبمشاكل سطحية شخصية على حساب العمق المعرفي والصالح العام لهذا وجب على كل مخلص وفيّ للعلم ولهذا الوطن أن يساهم في تجديد الدماء في عروق هذه الكلية».

وتعتبر كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية «المواطنة: تعزيز الإخلاص والولاء للوطن من خلال المشاركة بوعي في كل ما يخدم المصلحة العامة للبلاد في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية».

إن ما ورد تحت عنوان الشأن العام/المصلحة العامة لم يكن على سبيل تقديم نماذج وأمثلة، إنما أردناها جميعها للاطلاع على حجم حضور هذه المصطلحات في خطاب الجامعات، وهو حضور خجول، كما أن الاهتمام بالمصلحة العامة والشأن العام ليس بالمستوى المطلوب حتى تكون الجامعات حاضرة وتؤدي وظيفتها على هذا المستوى.

في النتيجة إن المساهمة في وضع وتطوير السياسات يشكل النسبة الأعلى حيث تبين أن ٣,٧ من هذه الجمل تتعلق بالمساهمة في وضع السياسات وتطويرها. في حين أن الجمل الباقية موزعة على المعاني الأخرى، حيث لم يحظ معنى المسؤولية الاجتماعية سوى بمعد ومدني بمعدل ١,٤ مقابل ٠,٣ للشأن العام والمصلحة العامة، وجميع هذه المعدلات هي أدنى من المعدل العام والذي يبلغ ٦,٩ بما فيها المسؤولية الاجتماعية التي جاء ترتيبها في المقدمة التي يقل معدلها عن المعدل العام بأقل من النصف تقريباً.

ونتيجة ثانية يمكن التوقف عندها أن المصلحة العامة والشأن العام تحتلان مكانة هامشية في جملة الخطاب الجامعي حيث بلغ عدد كلمات الخطابات في مجموع الجامعات ٥٤٢١٥٧ كلمة، في حين جاء الكلام عن الشأن العام والمصلحة العامة في ٢٢٣ كلمة فقط، وهذه الكلمات وردت في الجمل التي تناولت هذين المفهومين، وهذا العدد يشكل ٦,٢ بالمئة فقط، وهو نسبة ضعيفة، تؤثر إلى مدى غياب الاهتمام بهذين المصطلحين في موضوع الالتزام المدني (انظر الجدول الرقم (١)).

الجدول الرقم (١) توزيع جمل الالتزام المدني بحسب المعنى

المعنى	عدد الجمل	المعدل للجامعة الواحدة	بالمئة
مدني	٥٠	١,٤	٢٠
المساهمة في وضع وتطوير السياسات	١٣٢	٣,٧	٥٢,٨
المسؤولية الاجتماعية	٥٩	١,٦	٢٣,٦
الشأن العام والمصلحة العامة	٩	٠,٣	٣,٦
مجموع الجمل	٢٥٠	٧	١٠٠

٢ - توزيع المعاني بحسب الجامعات

أ - غياب الالتزام المدني كلياً عن خمس جامعات

غاب مفهوم الالتزام المدني بشكل كلي من خطاب خمس جامعات، وهذه الأخيرة موزعة في كل من تونس ولبنان والجزائر ومصر، وهي جامعة تونس المنار، وجامعة سيده اللويزة، وجامعة وهران، وجامعة ٦ أكتوبر، وجامعة السويس. كما هناك تسع جامعات ورد فيها ما بين جملة واحدة أو جملتين تتعلق بالالتزام المدني.

ب - ترتيب الجامعات بحسب اهتمامها بالالتزام المدني

للقوف عند مدى حضور الالتزام المدني في مختلف الجامعات المدروسة عمدنا إلى عدة معالجات:

- المدخل الأول من خلال عدد الجمل؛ وأكثر جامعات سجلت جملاً حول الالتزام المدني هي بالترتيب التنازلي الجامعة الأميركية في بيروت (٥٣) والجامعة الأميركية في القاهرة (٣٩)، وجامعة الأمير سلطان (٢١)، وسجلت جامعة قطر ١٤ جملة، والجامعة الأردنية ١٣ جملة.

- المدخل الثاني وفق عدد الكلمات؛ كذلك أشارت هذه الجامعات ذاتها أكثر من غيرها إلى موضوع الالتزام المدني إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد الكلمات كمقياس للمقارنة حيث نجد أن الجامعة الأميركية في بيروت تشير من خلال ١٠٤٠ كلمة إلى الالتزام المدني، وقدمته الجامعة الأميركية في القاهرة في (٧٨٩ كلمة) وجامعة الأمير سلطان (٥٥٤) كلمة، أما في الجامعة الأردنية فقد بلغت ٢٧٠ كلمة، في حين لم تتخط أي جامعة أخرى في الحديث عن الالتزام المدني (١٨٢) كلمة. وبالتالي إن هذه الجامعات تحتل الصدارة إن لجهة عدد الجمل التي أشارت إلى الالتزام المدني في خطابها أو لجهة مجموع كلمات هذه الجمل، وهذا الانسجام بين هاتين النتيجتين يعطيها صدقية يمكن البناء عليها. (انظر الجدول الرقم (٢)).

الجدول الرقم (٢)
توزيع جمل وكلمات الالتزام المدني بحسب الجامعة

#	الجامعة	عدد الجمل	عدد الكلمات	عدد كلمات الخطأ	بالمئة كلمات الالتزام المدني إلى مجموع عدد كلمات الخطأ
١	تونس المنار	٠	٠	٧٣٩	٠,٠
٢	صفاقس	١	١٦	٤٢٧٠	٠,٤
٣	منوبة	٢	٧٦	٢١٨٦	٣,٥
٤	ESPRIT	٠	٠	٦٣٨	٠,٠
٥	القاهرة	٥	٨٠	٢٨٢٠٩	٠,٣
٦	عين شمس	١١	١٨٢	٣٢٧٨٩	٠,٦
٧	الإسكندرية	٢	٢٤	٣٣٨٩٤	٠,١
٨	قناة السويس	٠	٠	١٨١٩٠	٠,٠
٩	أسبوط	٥	١١٥	٣٨٥٢٠	٠,٣
١٠	الأزهر	١	١٢	١٤٣٣٦	٠,١
١١	AUC	٣٩	٧٨٩	٩٤٣٢	٨,٤
١٢	٦ أكتوبر	٠	٠	١٠١١٥	٠,٠
١٣	البنائية	٢	٤٦	٦٧٧١	٠,٧
١٤	AUB	٥٣	١٠٤٠	١٩١٢١	٥,٤
١٥	NDU	٥	٩٤	١٢٨٩٣	٠,٧
١٦	USJ	٥	٨٤	٩١٥١	٠,٩
١٧	الكويت	٧	١٢٦	٢٧٩٥٠	٠,٥
١٨	AUK	٦	١٦٢	١١٧٧	١٣,٨

يُتبع

تابع

٠,٩	٢٩٧١	٣٦	١	١٩	عبد المالك السعدي	١٩
١,٠	١٨٥٧	١٩	١	٢٠	الحسن الثاني	٢٠
٩,٣	٦١٧	٥٧	١	٢١	الجزائر	٢١
٠,٠	١١١٠	٠	٠	٢٢	وهران	٢٢
٠,٨	٢٥٠٧٦	٢٧٠	١٣	٢٣	الأردنية	٢٣
٠,١	٦٣٨٩	٦	١	٢٤	عمان الأهلية	٢٤
٠,١	٢٨٠٥٩	٢٥	٣	٢٥	بغداد	٢٥
٥,٣	٢٦٥٤	١٤٠	٩	٢٦	ببرزيت	٢٦
٠,٥	١٩٧٢٥	١٠٤	٧	٢٧	البحرين	٢٧
٤,٥	٢٢٣٣	١٠٠	٥	٢٨	الأهلية البحرين	٢٨
٠,٥	٣٤٨١٦	١٧٠	٧	٢٩	السلطان قابوس	٢٩
٠,٣	٥٩٢٨٦	١٧٨	٩	٣٠	الملك سعود	٣٠
٠,٣	١٤٣٩٥	٤٣	٣	٣١	نورة	٣١
٦,٨	٨١٤٣	٥٥٤	٢١	٣٢	الأمير سلطان	٣٢
١,٣	٢٠٠٧٦	٢٦٥	١٤	٣٣	قطر	٣٣
١,٠	١٦٥٣٣	١٧١	٩	٣٤	الإمارات	٣٤
٠,٩	٢٢٧٤	٢١	١	٣٥	أبو ظبي	٣٥
٠,٥	٤٥٦٣	٢١	٠	٣٦	صنعاء	٣٦
٠,٩	٥٤٢١٥٧	٥٠٤٧	٢٥٠	٣٧	المجموع	٣٧
٠,٩		١٤٠,١	٦,٩	٢٨	المعدل	٢٨

- المدخل الثالث كلمات الالتزام المدني إلى مجموع عدد كلمات الخطاب؛ ولما كانت الجامعات غير متساوية في حجم خطابها الأصلي، يصبح ترتيب الجامعات الوارد سابقاً محل تساؤل حول عدد الكلمات والجمل التي أشارت إلى الالتزام المدني نسبةً إلى العدد الإجمالي لخطاب كل جامعة، وبالتالي كان لا بدّ من احتساب نسبة ما يمثله الكلام على الالتزام المدني إلى مجموع كلمات الخطاب في كل جامعة. حيث نجد أن أقل الجامعات كلاماً هي جامعة الجزائر (٦١٧ كلمة)، في حين يصل إلى حوالي ٦٠,٠٠٠ ألف كلمة في جامعة الملك سعود. ومن هنا لا تكون المقارنة دقيقة استناداً إلى العدد المطلق لكلمات الالتزام المدني.

لذا تمّ احتساب نسبة كلمات الالتزام المدني إلى مجموع كلمات الخطاب الجامعي وترتيب الجامعات من الأكثر إلى الأقل اهتماماً بموضوع الالتزام المدني. حيث تبين أن الجامعة الأمريكية في الكويت جاءت في المرتبة الأولى بنسبة ١٣,٨ بالمئة يأتي بعدها جامعة الجزائر (٩,٢ بالمئة) يليها الجامعة الأمريكية بالقاهرة (٨,٤ بالمئة) وجامعة الأمير سلطان (٦,٨ بالمئة) ومن ثم الجامعة الأميركية في بيروت (٥,٤ بالمئة) حتى تصل النسبة في جامعة بيرزيت إلى ٥,٣ بالمئة. مع الإشارة إلى أن متوسط الجامعات في هذا المقياس هو (٠,٩ بالمئة) فقط.

وقد يكون من المهم النظر في نتائج الترتيب حسب نسبة ما قيل حول الالتزام المدني إلى مجمل الخطاب، فإن الجامعة التي جاءت في المرتبة الأولى وردت في خطابها ست جمل فقط ذات علاقة بالالتزام المدني، وبلغ مجموع كلمات هذه الجمل ١٦٢ كلمة فقط. لكن حجم خطاب هذه الجامعة صغير أصلاً (١١٧٧ كلمة) فكانت النتيجة ١٣,٨ بالمئة. كما ورد معنى واحد في جامعة الجزائر في جملة مؤلفة من ٥٧ كلمة شكّلت ما نسبته ٩,٢ بالمئة، وذلك يعود إلى أن مجمل الخطاب لهذه الجامعة لم يتجاوز ٦١٧ كلمة، في حين ورد في خطاب الجامعة الأميركية في بيروت ٥٣ مرة معنى الالتزام المدني في عدد من الجمل يشكّل إجمالها ١٠٤٠ كلمة ولم تشكّل سوى ٥,٤ بالمئة من إجمالي خطاب الجامعة، وذلك يعود إلى أن مجمل خطاب الجامعة يُقارب ٢٠,٠٠٠ كلمة. وبالتالي تكون النتائج بهذا الشكل لا يمكن الاعتماد عليها لوحدها، ما يدعو إلى البحث عن معالجات أخرى للوقوف عند مستوى حضور الكلام على الالتزام المدني ومثل هذه النتيجة ربما لا يُعتدُّ بها، ولهذا يفضّل استخدام أساليب أخرى للحصول على نتائج أكثر أماناً، والطريقة الحالية تبقى أكثر دقة من استخدام الأرقام المطلقة.

وبالتالي مرة جديدة تُفيد النتائج إلى أن الجامعة الأميركية في كل من القاهرة وبيروت تسجلان نسباً مئوية تزيد عن المعدل العام، غير أن ترتيبها يختلف وفق هذا المقياس، حيث يأتي ترتيبها ثالثاً وخامساً، بعد أن كانت في المرتبتين الأولى والثانية.

تؤكد هذه النتائج أن الجامعة الأمريكية في كل من بيروت والكويت والقاهرة قد أشارت إلى الالتزام المدني بقوة في خطابها، وإن كان بمستويات تتقدم وتتأخر على بعضها بحسب المقياس المعتمد، ومن بين هذه الجامعات نشير إلى أن الجامعتين الأمريكيتين في مصر وبيروت تنضويان تحت تحالف «معاً»، في وقت غاب الالتزام المدني عن جامعات تدرج ضمن التحالف نفسه. وهذا يعني أن الجامعات العربية التي انضمت إلى هذا التحالف لم تلتزم تعزيز دورها في الالتزام المدني.

٣ - مقارنة بين الجامعات الأعضاء في «معاً» وغير الأعضاء

أ - الجامعات الأمريكية تؤثر في النتائج

تضم العينة المعتمدة في البحث جامعات ضمن عضوية «تالوار» وهي الأمريكية في القاهرة وبيروت والكويت، بيرزيت - فلسطين، سيدة اللويزة، جامعة قطر، قديس يوسف؛ ومجموعة جامعات أخرى ضمن عضوية «تحالف معاً»: هي الأمريكية في بيروت وفي القاهرة، سيدة اللويزة، القديس يوسف، بيرزيت، وقطر. ولما كانت الجامعات المنضوية ضمن هذه التحالفات مطالبة أكثر من غيرها للقيام بالتزامات مدنية، وتحديدًا المجموعة الأخيرة، فقد لجأنا إلى المقارنة بين الجامعات الأعضاء وغير الأعضاء في «تحالف معاً».

وتبيّن بنتيجة المقارنة المستندة إلى معدلات عدد جمل الالتزام المدني أن معدل جامعات التحالف تصل إلى ١٧,٩ في حين ينخفض هذا المعدل إلى ٤,٣ في الجامعات غير الأعضاء وهذه نتيجة متوقعة.

وعند التدقيق في النتائج وتوزيعها على الجامعات نجد أن ارتفاع المعدل في مجموعة التحالف يعود إلى جامعتين؛ الجامعة الأمريكية في بيروت حيث يصل عدد الجمل إلى ٥٣ والأمريكية بالقاهرة حيث يبلغ عدد الجمل ٣٩. وإذا استثنينا نتائج هاتين الجامعتين ضمن المجموعة لانخفض المعدل وتبدّل الترتيب بين الجامعات الأعضاء وغير الأعضاء.

وهذه النتائج تعني أن الانضمام إلى تحالف «معاً» لم يحمل الجامعات أي التزامات تجاه قضايا الالتزام المدني يميّزها عن الجامعات غير الأعضاء.

الجدول الرقم (٣)

المقارنة بين الجامعات الأعضاء في تحالف معاً وغير الأعضاء

الجامعات غير الأعضاء في تحالف «معاً»		الجامعات الأعضاء في تحالف «معاً»	
الجامعات	عدد الجمل	الجامعات	عدد الجمل
تونس المنار	٠	قناة السويس	٠
صفاقس	١	الأميركية في القاهرة	٣٩
منوبة	٢	الأميركية في بيروت	٥٣
ESPRIT	٠	سيده اللويزة	٥
القاهرة	٥	القديس يوسف	٥
عين شمس	١١	ببر زيت فلسطين	٩
الإسكندرية	٣	قطر	١٤
جامعة اسيوط	٥		
الأزهر	١		
٦ أكتوبر	٠		
اللبنانية	٢		
الكويت	٧		
AUK	٦		
عبد المالك السعدي	١		
الحسن الثاني	١		
الجزائر ١	١		
وهران	٠		
عمان الأهلية	١		
بغداد	٣		
البحرين	٧		
الأهلية	٥		
السلطان قابوس	٧		
الملك سعود	٩		
نورة بنت عبد الرحمن	٣		
الأمير سلطان	٢١		
الإمارات	٩		
أبو ظبي	١		
صنعاء	٠		
المجموع	١٢٥	المجموع	١٢٥
المعدل	٤,٣	المعدل	١٧,٩

٤ - توزيع المعاني بحسب البلدان

أ - لبنان وقطر والسعودية في الطليعة

تعود العيّنة المعتمدة في البحث من جامعات إلى عدد من البلدان؛ فقد يكون من المفيد بحث الموضوع على مستوى البلد نفسه، ومن أجل المقارنة بين مختلف البلدان اعتمدنا مقياس المتوسط. ذلك أن العيّنة تضم عدد جامعات غير متساو بكل دولة؛ فعلى سبيل المثال ضمت العيّنة أربع جامعات من لبنان وثمانية من مصر وواحدة من العراق. هذا الفرق يجعل من المقارنة استناداً إلى الأرقام المطلقة غير دقيق ولا يمكن الاستناد إليه. لذلك احتسبنا مجموع خطاب الالتزام المدني في كل بلد على حدة وقسمنا هذا المجموع على عدد الجامعات الإجمالي وعلى عددها في كل بلد على حدة. هكذا حصلنا على ما نسميه متوسط عدد كلمات الالتزام المدني في كل بلد من البلدان الخمسة عشر المشمولة بالدراسة.

الجدول الرقم (٤)

متوسط عدد معاني خطاب الالتزام المدني في البلدان التي شملتها الدراسة

الدولة	عدد الجامعات	عدد الجمل	المتوسط	المعدل
لبنان	٤	٦٥	١٦,٢٥	٣١٦
قطر	١	١٤	١٤	٢٦٥
السعودية	٣	٣٣	١١,٠	٢٥٨,٣
فلسطين	١	٩	٩	١٤٠
مصر	٨	٦٤	٨,٠	١٥١,٦٢٥
عمان	١	٧	٧	١٧٠
الأردن	٢	١٤	٧	١٣٨
الكويت	٢	١٣	٦,٥	١٤٤
البحرين	٢	١٢	٦	١٠٢
الإمارات	٢	١٠	٥	٩٦
العراق	١	٣	٣	٣٥
المغرب	٢	٢	١	٢٧,٥
تونس	٤	٣	٠,٧٥	٢٣
الجزائر	٢	١	٠,٥	٢٨,٥
اليمن	١	٠	٠	٢١
المجموع	٣٦	٢٥٠	٦,٩	١٤٠,٢

بيّنت النتائج أن متوسط عدد كلمات الالتزام المدني قد بلغ ٦,٩ كلمة للجامعة الواحدة في البلدان العربية الخمسة عشر معاً. أما بالنسبة إلى كل بلد على حدة، فهناك خمسة بلدان تجاوز المعدل فيها المتوسط هي: لبنان (١٦,٢٥)، قطر (١٤)، السعودية (١١)، فلسطين (٩) مصر (٨)، الأردن وعمان (٧).

عندما نقارن البلدان استناداً إلى معدلات عدد جمل الالتزام المدني نحصل على نتيجة منسجمة نسبياً، وإن كانت الجمل متفاوتة الطول من حيث عدد كلماتها. لكن القاسم المشترك بين القياسين المعتمدين، ونعني هنا بحسب الكلمات أو بحسب الجمل يبيّن أن البلدان الأربعة التي جاءت في المقدمة بحسب المعاني حلت في طليعة البلدان التي ذكرت فيها كلمات وجمل تعليم الالتزام المدني وإن بترتيب مختلف بشكل بسيط، وحيث بلغ المتوسط ١٤٠,٢ نجد أن البلدان التي فاقت هذا المتوسط هي: لبنان (٣١٦)، قطر (٢٦٥)، السعودية (٢٥٨,٣)، عمان (١٧٠) ومصر (١٥١,٦٢٥) والكويت (١٤٤).

وهذه النتائج تنسجم بعضها مع بعض؛ فالبلدان التي جاءت في الترتيب الأول، ومتوسط عدد كلمات الالتزام المدني في خطابها فاق المتوسط العام في معدل الكلمات والجمل هي نفسها، حتى لو اختلف الترتيب قليلاً، وهذا يعني أن هذه النتائج منسجمة، والواحدة تؤكد صحة الأخرى، ويمكن البناء عليها.

ب - القطاع الخاص أكثر اهتماماً بالالتزام المدني من القطاع العام

على الرغم من أن خطاب الجامعات العامة أطول من خطاب الجامعات الخاصة (١٨ ألف كلمة كمعدل للجامعة العامة مقابل حوالي ٨ آلاف للجامعة الخاصة). لكن الفارق بين القطاعين واضح في ذكر مصطلحات الالتزام المدني، لمصلحة القطاع الخاص. ونحصل على النتيجة نفسها في مقياس معدل الكلمات وفي مقياس معدل عدد الجمل على السواء. فقد بلغ معدل كلمات الالتزام المدني في جامعات القطاع العام ٠,٤ بالمئة مقابل ٢,٩ بالمئة كلمة في القطاع الخاص، أي أن المعدل في القطاع الخاص يعادل أكثر من سبعة أضعاف المعدل في القطاع العام كما يبلغ معدل جمل خطاب الالتزام المدني في جامعات القطاع العام ٤,٧ بالمئة جملة، ويرتفع في القطاع الخاص إلى ١١,٤ بالمئة جملة، أي أنه أعلى ويقترب من الضعف تقريباً.

من المتوقع أن تقوم الجامعة العامة بنشر ثقافة الالتزام المدني لتضمن تنشئة أجيال لديهم مواقف إيجابية تجاه المجتمع المدني، ويلتزمون المسؤولية الاجتماعية ويهتمون بالشأن العام والمصلحة العامة أكثر من الجامعات الخاصة، لكن النتائج لم تنسجم مع هذا التوقع.

الجدول الرقم (٥)

جمل وكلمات خطاب الالتزام المدني حسب القطاع

المجموع	القطاع الخاص	القطاع العام	
٣٦	١٢	٢٤	عدد الجامعات
٢٥٠	١٣٧	١١٣	مجموع جمل خطاب الالتزام المدني
١٦,١	١١,٤	٤,٧	معدل الجمل للجامعة الواحدة
٥٤٢١٥٧	٩٥٩٠٢	٤٤٦٢٥٥	المجموع الإجمالي لكلمات الخطاب
٥٠٤٧	٢٨٦٣	٢١٨٤	مجموع كلمات خطاب الالتزام المدني
٠,٩	٢,٩	٠,٤	بالمئة خطاب الالتزام إلى المجموع

٥ - خطاب الالتزام المدني في مختلف الكليات

بعد الانتهاء من تحليل وضع الالتزام المدني في خطاب الجامعة ككل، أي خطاب الجامعة الرئيسي الذي يشمل رؤية الجامعة ورسالتها وخطتها الاستراتيجية وكلمة الرئيس بالإضافة إلى ما ورد ضمن كافة الكليات والأقسام والوحدات، يطرح السؤال عن مستوى حضور الخطاب حول الالتزام المدني في الكليات على وجه الخصوص. إلى أي مدى تلعب مختلف الكليات في جامعات العينة دوراً في نشر التوعية بأهمية الالتزام المدني؟ وهل ثمة كليات تركت أثراً أكثر من غيرها على اهتمام الجامعة في بلورة خطابها حول الالتزام المدني؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، تمّ توزيع الخطاب عن الالتزام المدني على عدة مستويات، خطاب الجامعة ويشمل الرؤية والرسالة والخطة الاستراتيجية وكلمة الرئيس من جهة، وخطاب الكليات من جهة ثانية والتي تمّ تصنيفها ضمن كليات العلوم الإنسانية والآداب والإعلام وتضمّ قسم التاريخ وقسم اللغة الإنكليزية وكلية الآداب، كليات التربية وتشمل كليات التربية وأقسام التربية الخاصة وكلية التربية البدنية للذكور وقسم أصول التربية وكلية المعلمين، وضمن العلوم الاجتماعية أدرجت العلوم السياسية، أما الأعمال والاقتصاد والإدارة فتضمّ بالإضافة إلى قسم الإدارة إدارة المؤسسات والمحاسبة، والقانون تشمل كلية الحقوق وقسم القانون، والعلوم يدخل ضمنها قسم الإحصاء والعلوم الطبيعية، وتتوسع العلوم التطبيقية ليكون ضمنها كلية الهندسة وكلية الزراعة وكلية التمريض وقسم الفيروسات وغيرها، وعينياً بغير ذلك الأقسام والكليات التي لم يكن مناسباً إدراجها ضمن التصنيفات الواردة سابقاً ومنها قسم الأنظمة (l'institut de l'olivier) و(Faculty of Graduate Studies)، أما الوحدات فقد شملت وحدات أو مراكز قائمة بحدّ ذاتها مثل مركز الإرشاد الزراعي والتدريب وغيرها من وحدات غير تعليمية (non-teaching units).

أ - حضور واضح لمعنى الالتزام المدني في الوحدات

إن إدراج خطاب الالتزام المدني حضر بأعلى مستوى في الوحدات إذ ورد ١٠٢ مرة والمجموع العام هو ٢٥٠، حيث أشارت جامعة الأمير سلطان في خطاب وحداتها إلى هذا المصطلح ٢٠ مرة كما ورد في الوحدات التي تضمها الجامعة الأميركية في بيروت ١٦ مرة، وفي الجامعة الأميركية بالقاهرة ورد هذا المصطلح ١٤ مرة ضمن الوحدات حيث نجد، كما أشارت إليه وحدات متعددة في جامعات مختلفة.

أوردت كليات العلوم التطبيقية معنى الالتزام المدني ٤٥ مرة، وبذلك يكون ترتيب هذه الكليات ثانياً في تناول هذا المعنى بعد أن جاءت الوحدات في الترتيب الأول، غير أن ترتيب الكليات ثانياً يتبدل ويصبح ثالثاً في حال لم نأخذ بعين الاعتبار بيانات جامعة واحدة وهي الجامعة الأميركية في بيروت التي أشارت إلى الالتزام المدني في هذا النوع من الكليات ٢٠ مرة، وهذا المعطى هو الذي أثر في ارتفاع النتيجة في كليات العلوم التطبيقية إلى هذا الحد.

أما حضور مصطلح الالتزام المدني في خطاب الجامعة الأساسي (رؤية ورسالة وخطة استراتيجية وكلمة الرئيس) فقد ورد ٤٢ مرة فقط، وقد سبق وأشرنا إلى أن المجموع العام هو ٢٥٠ أي أنه لم يتجاوز ١٦,٨ بالمئة، وهذا حضور ضعيف. وبالعودة إلى توزيع هذه النتائج على مختلف الجامعات نجد أن المصطلح قد تكرر ١٧ مرة في الجامعة الأميركية في القاهرة و٩ مرات في الجامعة الأميركية في بيروت.

وهذا يعني أن هذه النتيجة تؤثر إلى حضور خجول جداً للالتزام المدني في حال استثنينا نتائج بيانات هاتين الجامعتين، وهذا لا ينسجم مع التوجه العالمي الذي عبّر عنه إعلان تالوار (Talloires) حول الدور المدني والمسؤولية الاجتماعية للتعليم العالي ما نصّه: «إننا ننفّس في تقوية وتعزيز الدور المدني والمسؤولية الاجتماعية لمؤسساتنا. كما نتعهد بنشر وتشجيع القيم الإنسانية العالمية المشتركة. ونشجع مشاركة مؤسساتنا داخل مجتمعاتنا ومع جيراننا في كل أنحاء العالم».

ويؤكد الباحثون أن التعهد المدني للجامعات يجب أن يكون ملزماً ومفروضاً على الجامعات ولا يكون أمراً خياراً لهم، بحيث يشكل التعهد والالتزام المدني ثقافة الحرم الجامعي، وبذل الجهود التي تدعم تشكيل هذه الثقافة داخل حرم الجامعة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا عندما تبدي الكلية وأعضاء هيئة تدريسيها والهيئة الإدارية التزاماً بالتعهد المدني بوصفه قيمة أساسية من قيم الحرم الجامعي، وحينئذ سيظهر ذلك بوضوح في تكوين حياة الطالب (Corrigan, 2005)، ومن هنا لا نجد أن حضور معنى الالتزام المدني في الكليات والأقسام المختلفة من دون بروزه بشكل واضح في خطاب الجامعة الذي يعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وسياساتها لن يحقق إلا نتائج موزعة هنا وهناك لا يمكن التعويل عليها للقيام بهذا الدور وتنشئة جيل يكون ملتزماً مدنياً تجاه مجتمعه.

ب - غياب واضح في كليات الفنون والحقوق والعلوم

فقد ظهر هذا المعنى في خطاب كلية واحدة من كليات الفنون وغاب عن مثيلاتها من الكليات والأقسام، وتحديدًا في أهداف قسم الفنون التشكيلية في جامعة بغداد ما نصه «الإسهام في تهيئة طاقات إبداعية محترفة ترفد المجتمع المدني بأعمال نموذجية تسهم في ترصين معرفة تخصصية».

أما النتيجة التي تستأهل الوقوف عندها كانت غياب معنى الالتزام المدني عن جامعات الحقوق وأقسام القانون، مع العلم أن ١٠ جامعات فقط ليس لديها كليات للحقوق، فقد ورد الالتزام المدني مرتين فقط، الأولى في كلية الحقوق في جامعة الإمارات بمعنى واحد: «المساهمة في مراجعة وإعادة النظر في سياسة الجامعة ونظامها الداخلي» (Contributing to Reviewing and Revising the UAEU Policies and Bylaws)، والثانية في معهد الحقوق في جامعة بيرزيت من خلال عبارة «التحليل النقدي والارتقاء بمستوى السياسات والبرامج القائمة».

كما تشير النتائج إلى أن معنى الالتزام المدني جاء ٥ مرات فقط في كليات العلوم، موزعين على أربع جامعات فقط.

ثانيًا: الالتزام المدني في مناهج الجامعات العربية

إن الاكتفاء بما ورد على الموقع الإلكتروني للجامعات لن يؤدي إلى تقديم صورة دقيقة عن مدى حضور الالتزام المدني في الجامعات العربية، لذا توسّعنا لتتبع الالتزام المدني في مناهج هذه الجامعات، والتحقق من مدى اتساق خطاب هذه الجامعات مع مناهجها. هنا نوضح أنه لم يكن متاحاً أمامنا الحصول على مناهج جميع الجامعات المدرجة في عيّنة الدراسة، بحيث تصبح العيّنة في هذا ٣٢ بدل من ٣٦ حيث تعذر الحصول على المعلومات المطلوبة من إحدى الجامعات في مصر (الأزهر) واثنين في الجزائر واثنين في المغرب. كما حصلنا على مناهج جامعة محمد الأول، بدلاً من جامعتي المغرب في العيّنة، ولم نستطع الحصول على جميع برامج ومقررات جامعات مصر وتونس، ولم نستطع الحصول أيضاً على المقررات في كل من جامعة صنعاء في اليمن وبيرزيت في فلسطين. تمّ الحصول على برامج ومقررات شهادة البكالوريوس فقط في جامعتي الكويت وسلطان قابوس. ولم نحصل على معلومات عن جزء من المقررات في الجامعات التالية: البحرين؛ الأميرة نورة والملك سعود (السعودية)، أبو ظبي (الإمارات). كما نلفت إلى أن بعض الجامعات يعتمد نظام الساعات بدل نظام الأرصدة المتعارف عليه؛ لذلك، ومن أجل المقارنة، تمّ تحويل الأرقام إلى نسب مئوية.

إن هذا النقص في الحصول على كل بيانات الجامعات لا نجد أنه قد يقلل من قيمة النتائج التي توصلنا إليها، طالما نعتبرها واحداً من مصادر جمع المعلومات التي تساعدنا في تحديد مستوى حضور الالتزام المدني في الجامعات.

١ - الالتزام المدني في مقررات الجامعات العربية

وعند النظر في النتائج نجد أن ١٣١,٥ رصيماً تناول موضوعات وعناوين تدرج تحت الالتزام المدني من أصل ٦٧٨٢٨٦,٥ رصيماً، وهذا يعني أن النسبة ضئيلة جداً ولا تتجاوز ٠,٠١ بالمئة. وبالعودة إلى هذه المقررات نجد أنها موزعة بين سبع جامعات، تضمّ القديس يوسف في لبنان (٥١)، والأميركية في بيروت (٤٢,٥)، والقاهرة (١٥)، والملك سعود (٩)، جامعة الإمارات (٦) والجامعة الأميركية في القاهرة (٥)، ونورة بنت عبد الرحمن (٣). وتغيب هذه المقررات كلياً عن الجامعات الأخرى. وعند التدقيق في عناوين هذه المقررات ومدى تقديمها لمفاهيم تعزز الالتزام المدني نستنتج الآتي:

- مدني: هو مقرر واحد في جامعة القديس يوسف في لبنان «المسرح والحياة المدنية» (Le théâtre: théâtre et vie civique - 4 crédits)، وهو اختياري متاح أمام عدة اختصاصات في ماسترات مختلفة في كلية علوم التربية.

- رسم السياسات وتطويرها والتشريعات: إن كل ما جاء ضمن هذا العنوان يقتصر على تعريف الطلاب على التشريعات والقوانين والأخلاقيات والسياسات التي يحتاجها كل اختصاص لوضع إطار قانوني سليم للعمل ضمنه، ولم نقع على أي مقررات تتناول شأناً من شؤون الالتزام المدني. على تعريف الطلاب على التشريعات التي تنظم اختصاصاً معيناً، أو السياسات التي تحكم قطاعاً محدداً، مثال: سياسة الإسكان، سياسة النقل.

- المسؤولية الاجتماعية: وردت في المقررات الاختيارية ودلّت على المسؤولية الاجتماعية للشركات والتي حقيقة لا تحقق المسؤولية الاجتماعية المقصودة في الالتزام المدني، لأنها عبارة عن تخصيص جزء من أرباح هذه الشركات لبرامج وأنشطة اجتماعية يطفئ عليها الطابع الخيري التطوعي.

- الشأن العام والمصلحة العامة: ولم نقع على أي إشارة بهذا المعنى.

٢ - الالتزام المدني في برامج الجامعات العربية

يظهر من خلال نتائج البيانات أن هناك ٣ برامج فقط تعزز الالتزام المدني في ثلاث جامعات من الجامعات التي تناولها الدراسة؛ حيث أدرجت الجامعة الأميركية في بيروت برنامجاً فرعياً هو السياسات العامة (Minor in Public Policy)، أما جامعة الإمارات فأقرت برنامج ماستير في كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية (Master of Governance and Public Policy)، وبرنامج آخر هو عبارة عن ماستير في تطوير الممارسات (MA Development Practices) ضمن كلية الأمير حسين بن علي الثانية كلية الدراسات الدولية (Prince Al Hussein Bin Abdullah 2 School of International Studies) في الجامعة الأردنية.

وهذا يعني أن الجامعات لم تعكس اهتمامها بالالتزام المدني من خلال إنشاء برامج خاصة لهذا الهدف، وهو ما يضعنا أمام تساؤل حول مدى جدية هذه الجامعات من خلال تبنيها الالتزام المدني.

خلاصة

- إن توقيع الجامعات على إعلان التالوار لم يتجسد إجرائياً على المستوى المطلوب لتحقيق أهداف هذا الإعلان.

- إن الانطواء تحت تحالف معاً لم يُرتب على الجامعات أي التزامات جدية تؤدي إلى تقديم نموذج عن الجامعة الملتزمة مدنياً.

- إن إدراج معاني تؤثر إلى الالتزام المدني لم يدل بالضرورة أن هذه الجامعات تقصد هذا المعنى أو تعنيه على وجه الخصوص، وتبين ذلك نتيجة التدقيق.

- عند الانتقال من الخطاب إلى البرامج ومن ثم المقررات تضاعف تدريجياً حضور معاني الالتزام المدني، أي أن الجامعات العربية لا تؤسس مناهجها وبرامجها بوعي وتخطيط لتنشئة جيل لديه التزام مدني.

- إن جامعات القطاع الخاص أظهرت اهتماماً بمعاني الالتزام المدني أكثر من جامعات القطاع الرسمي، وذلك يعود إلى الجامعة الأميركية في بيروت والكويت ومصر المدرجة في العينة والتي أثرت في تقدم نتائج القطاع الخاص لتتقدم على نتائج القطاع الرسمي.

- لم نفع على مقرر واحد في الالتزام المدني.

- مركز الالتزام المدني وخدمة المجتمع في الجامعة الأميركية في بيروت هو المركز الوحيد في جامعات العينة الذي خصص حيزاً لهذا الشأن.

- يتوصل الاستنتاج العام إلى أن موضوع الالتزام المدني هامشي في مناهج الجامعات ومقرراتها وبرامجها وأن كان كلام الخطاب أوسع، وأن الالتزام المدني ليس من المقررات التي تحرص الجامعة على تدريسها، وهذا لا يعكس توجهاً جدياً أو تبنيّاً فعلياً لهذه القضية التي تمّ الإعلان عن مناصرتها.